



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ٢٠٠٩/٩/٧ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد والكرم أحمد بهبان ومحمد صالح التفتنبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أسكن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميريز / رئيس اتحاد الصناعات العراقي / إضافة لوظيفته
التميريز عليه / الأمين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته

الإدعاء:

إدعى المدعي/ إضافة لوظيفته (التميريز) أمام محكمة القضاء الإداري بأن المدعى عليه / إضافة لوظيفته أصدر الكتاب المرقم (٢٣٠) في ٢٠٠٨/٥/١٣ الذي قرر بموجبه حل الهيئة التحضيرية لاتحاد الصناعات العراقي وكذلك لكتاب المرقم (٢٥٠) في ٢٠٠٥/٧/٢٦ المتضمن تأجيل التخابات الاتحاد إلى إشعار آخر بحسب لاحتفاء ، وحيث أن القرارين أفى الذكر مخالفتان للقانون .
تنظّم المدعى / إضافة لوظيفته لدى المدعى عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٢ ولم يبت بالنظّم رغم مضي المدة القانونية .
أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٤ ونتيجة المرافعة تحضيرية العطفية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤ ويحدد اضبارة ٥٢٠ /ق/ ٢٠٠٩ الحكم برد الدعوى وتحصيل المدعي / إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب المحاماة .



طعن المميز بالحكم بالاحتة التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/٧/١٦ طالباً نقضه للأسباب
المبينة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا
وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ،
ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ،
نلك لان المميز / المدعي / إضافة لوظيفته تنقسم من القرار
المرقم (٢٥٠) والمؤرخ ٢٠٠٥/٧/٢١ والقرار المرقم ٢٣٠
والمؤرخ ٢٠٠٨/٥/١٢ الصادرين من المدعي عليه إضافة لوظيفته
بالكتاب المرقم ٢٤٤ في ٢٠٠٨/٧/٢٣ وان المدعي عليه إضافة لوظيفته
لم يجب عليه خلال مدة الثلاثين يوماً كما تقضي بذلك الفقرة (و) من
المبدأ /ثانياً/ من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥)
لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٩ وحيث
ان المميز أقام الدعوى ودفع الرسم القانوني عنها في (٢٠٠٨/١١/٢٤) أي
بعد انقضاء مدة الستين يوماً المتصوص عليها في الفقرة (ز) من
المبدأ/ثانياً/ من المادة العشار إليها آنفاً ، لذا تكون دعوى المميز / المدعي /
واجبة الرد شكلاً بسبب إقامتها خارج المدة القانونية المقررة قانوناً
وحيث ان الحكم المميز قد اتزم بوجهة النظر القانونية المتقدمة
وقضى ببرد الدعوى للأسباب المتقدمة لذا فاتته جاء صحيحاً



وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع حصول المعيز إضافة
لوثيقته رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٧/٧ .

الرئيس
مدحت المعمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قيس كوركيس

العضو
حسين أبو آتمن